العولمة الاقتصادية وأثرها على العمل المصرفي الإسلامي

م. د. يعرب محمود إبراهيم

الجامعة العراقية/ كلية الادارة والاقتصاد

Economic globalization and its impact on Islamic banking

YAAROB MAHMUD IBRAHIM

Iraqi University / College of Administration and Economics

yarub12m@gmail.com

المستخلص

العولمة الإقتصادية هي تعبر عن تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود وكذلك التوسع المستمر والمتزايد لحدود الأسواق المتبادلة بين دول العالم، وبذلك فهي ايضاً تشير إلى الترابط الإقتصادي المتزايد بين دول العالم، ويكون ذلك عن طريق نتيجة لحركة السلع والخدمات عبر حدود الدول، وبذلك اصبح العمل المصرفي الاسلامي حقيقة قائمة وتجربة ناجحة تقوم بدورها في تيسير الانتاج وكذلك تعزيز طاقة راس المال والذي بدورة يقوم بتجميع المدخرات، وتوجيه الاموال نحو قنوات الاستثمار المختلفة بالوسائل غير التقليدية وفقا للشريعة الاسلامية، ومن هنا فهي تعمق الاداء المرتبط بالقيم الروحية وكذلك بدورها تمهد السبل العلمية لحياة كريمة لأفراد الامة الاسلامية وتدعيم اقتصادياتها، لذا يتطلب الامر النظر الى هذه المصارف ومستقبلها في ظل وجود العولمة وتأثيرها في الجوانب الاقتصادية والمالية والتي تحاول ان ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة الى تبني افكار رأسمالية والتخلي عن اية افكار اخرى ومنها الديموقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، وان هذه الأهمية المتزايدة للمعلومات التي تخص النشاطات الإنتاجية هي من أهم الاسباب الدافعة للعولمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: العولمة، العولمة الاقتصادية، المصرفية الإسلامية، الترابط الاقتصادي، ادوات العولمة.

Abstract

Economic globalization is the flow of capital across borders as well as the continuous and increasing expansion of the borders of the exchanged markets between the countries of the world, and thus it also refers to the increasing economic interdependence between the countries of the world, and this is through as a result of the movement of goods and services across the borders of countries, and thus the Islamic banking business has become a reality And a successful experience that plays its role in facilitating production as well as enhancing the capacity of capital, which in turn accumulates savings, directing funds towards various investment channels by non-traditional means in accordance with Islamic law. Their economies, therefore, it is necessary to look at these banks and their future in light of the presence of globalization and its impact on the economic and financial aspects, which are trying to paint us a picture of the future by returning to adopting capitalist ideas and abandoning any other ideas, including democracy and principles of social justice, and that this increasing importance of information related to activities Productivity is one of the most important drivers of economic globalization.

Keywords: Globalization, economic globalization, Islamic banking, economic interdependence, globalization tools.

المقدمة

ان المتتبع للتطورات التي واجهت عالمنا المعاصر يلاحظ مدى العمق الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة دون الاخذ بعين الاعتبار للحدود السياسية للدولة القومية، وهذا يعني ان البشرية دخلت في عملية تغيير كبرى على كافة الاصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والسلوكية وغيرها من المتغيرات الاخرى، وقد تمخض عن ذلك عملية التغيير هذه تشكيل نسق واضح من القيم الكونية التي تغطي مختلف جوانب النشاط الانتاجي والتي بدورها من المنتظر ان تعم مختلف ارجاء العالم وهو ما اطلق عليه اسم الكوكبة او الكونية (Globalization) ، ان التوجه نحو العولمة يجعل الكرة الارضية اليوم اشبه بقرية كونية صغيرة بلا حدود او حواجز يسودها نظام اقتصادي واحد وشامل ويقوم على اساس الحرية الاقتصادية وحرية انتقال الافراد والمنتجات ورؤوس الاموال بلا قيود او عوائق. ويمكن القول ان الدول المالكة للتقنية الحديثة وللشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية الدولية لها دوراً متميزاً وحاسماً في تقسيم الاعمال على الصعيد الدولي في اطار ظاهرة العولمة، وليس هناك أي شك ان في كل هذه التحولات الجارية في هيكل الاقتصاد العالمي تطرح تحديات جديدة على العمل المصرفي الاسلامي، وبالتالي قد تحتاج هذه الى دراسات وتحليلات جادة للوقوف على قدرة المصارف الاسلامية في مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية التي تؤثر بشكل مباشر على اعمالها الاستثمارية.(جاب الله بخيت عبدالله بن سلمان الباحوث، ٢٠٠٣،٣)

اولا : ماهي العولمة.

هنالك الكثير من تعريفات العولمة ولم تتفق اراء الكتاب والباحثين على تعريف واحد شامل وجامع لها نظراً لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق الى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والمعلوماتية لهذا التعريف، ومن ناحية اخرى فان هذا المفهوم وبخاصة في جانبه الاقتصادي اخذ ينتشر على كافة المستويات الانتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والادارية، فالتطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد، و بروز منظومة من العلاقات و المصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في بروز العولمة الاقتصادية.(سامي عفيفي، ٢٠٠٣،٣١٢)في ضوء هذا

التحليل يمكن القول ان صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسالة شاقة جدا نظراً لتعدد التعريفات التي قد تتأثر بآراء الكتاب والباحثين الايدولوجية وموقفهم من العولمة رفضاً او قبولاً، وهناك اتجاهات ترى انها كغيرها من المظاهر الاخرى تحمل مظاهر ايجابية ومظاهر سلبية لذا يجب التعامل معها من خلال الاستفادة المظاهر الايجابية وتحويلها الى عامل دافع لعملية التطور , وتطويق المظاهر السلبية واحتوائها ورغم كل ذلك فان من الضروري طرح اهم التعريفات التي وردت للعولمة في محاولة لتعميق الابعاد المختلفة لهذا المفهوم والخروج بتعريف مناسب :

- احمد مصطفى عمر، يعرف العولمة ببعدها الاقتصادي بانها :(تحول العالم الى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد, فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعض الاخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والاسواق ورؤوس الاموال والعمالة والخبرة ,حيث لا قيمة لرؤوس الاموال من دون استثمارات, ولا قيمة للسلع دون اسواق تستهلكها) (السيد احمد عمر،٧٣، ٢٠٠٠)
- فالدكتور محمد الاطرش قد عرف العولمة على انها (اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن اطار من رأسمالية حرية الاسواق, وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية , مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة , وان العنصر الاساسي في هذه الظاهرة هي شركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات) (محمد الاطرش، ٤١٢، ٢٠٠٠)نجد ان العولمة هي الصفة الرئيسية التي يتصف بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في نهاية القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لأليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم الى قرية عالمية متنافسة الاطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق في اطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق انماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكون اشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الاساسية بكل ما فيها من تناقضات.(عبد القادر عزوز،٨٣، ٢٠٠٧) ويمكن القول مما سبق من خلال التعريفات ان عدم وجود تعريف او مفهوم محدد للعولمة الاقتصادية يجعل كل منا يقوم بتعريف للعولمة او مفهوم لها حسب آرائه ومعتقداته الشخصية من خلال الاطلاع الواسع للعولمة ومدى تأثيرها المستقبلي دون موضوعية او دون الاخذ بعين الاعتبار ايجابيات وكذلك سلبيات هذه الظاهرة، وهذا مما يجعل عملية تحديد تعريف للعولمة امراً صعب وان تكون هذه الكلمة متغيرة المعنى ومتعددة التعاريف.

المبحث الأول انواع العولمة واسباب ظهورها

من اسباب اختلاف تعريفات العولمة وصعوبتها تعدد انواع العولمة نفسها، فمن الطبيعي ان تختلف تعريفات العولمة باختلاف ابعادها وصفاتها ومؤشراتها على ارض الواقع, ويمكن حصر العناصر الاساسية لظاهرة العولمة الراهنة في مستويات ثلاثة متداخلة ومترابطة هي: الاقتصاد, والسياسة، والثقافة، فالعولمة اذن تتقسم الى اقسام متعددة اهمها ما يلي :(مقال منشور على الموقع الالكتروني، ٢٠٢١)

١- العولمة السياسية وتعني نشر القيم الغربية في مجال السياسة بالدعوة الى الاخذ بالديمقراطية الغربية بوصفها نظاما للحكم, مع ما يتطلبه ذلك من تعددية سياسية, واحزاب ,وحرية في التعبير, ومجالس تشريعية, ودساتير, وراي عام ,وغير ذلك، وهذا النوع وان كان قد تغلغل في مجتمعاتنا منذ الاستعمار العسكري الغربي في القرنين الماضيين, الا انه تزايد وانتشر بعد اطلاق مصطلح العولمة انتشارا ملحوظا.

٢- العولمة الفكرية والثقافية والاجتماعية وتعني نشر الفكر الغربي في النظر الى الكون والحياة والانسان ,بوسائل منها :الادب الغربي الذي اخذ يتسلل الى مجتمعاتنا باسم الحداثة ,وشبكة المعلومات الدولية والفضائيات التي اصبح انتشارها في العالم ممكنا ,بعد ان غزا الغرب الفضاء وثبت فيه عددا كبيرا من الاقمار الصناعية ,

٣- العولمة الاقتصادية: وتعني نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل : الحرية الاقتصادية, وفتح الاسواق, وترك الاسعار للعرض والطلب, وعدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي, وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي ,بحيث يصبح العالم مقسم الى قسمين لا ثالث لهما ,قسم ينتج ويطور ويبدع ويصدر وهو الدول الغربية, وقسم يستهلك ويستورد فقط وهو الدول النامية ومنها الدول الاسلامية، وهذا هو مغزى الاستعمار قديماً وحديثاً ,اعني امتصاص خيرات الشعوب الضعيفة وجعلها دائما تابعة للدول الصناعية الغربية **اسباب ظهور العولمة** (محمد آدم، ٤٢، ٢٠٠١)

١- تحرير التجارة الدولية عبر تكامل الاقتصاديات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة ,مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم وخاضعة لمبدأ التنافس الحر.

٢- وجود فائض من الانتاج العالمي في الدول الصناعية والحاجة القصوى الى تسويقه خارج حدود هذه الدول ,وانحسار المد الاستعماري جعل تصدير السلع يتقلص الى المستعمرات وكان لابد لهذه الدول الكبرى من التفكير في منهج انتاج يفرض نفسه على العالم بمختلف الوسائل ويروج سلعة وفائض انتاجه فكانت العولمة .

٣- تنقل رؤوس الاموال بحثا عن الاستثمار والربح المضمون فتطلب ذلك البحث في الاسواق العالمية حيث اليد العاملة الرخيصة في اسيا وافريقيا وبهدف تنقل راس المال تنقلا حرا لا تحده حدود ولا قيود ادارية روتينية قاتلة . فالعالم عبارة عن قرية صغيرة انعدمت فيه المسافات و سقطت فيه القيود والحواجز.

٤- الثورة المعرفية : وتتمثل في التقديم العلمي والتكنولوجي ,وهو ميزة بارزة للعصر الراهن ,وهذا التقدم العلمي جعل العالم اكثر اندماجا ,كما سهل حركة الاموال والسلع والخدمات ,والى حد ما حركة الافراد ,ومن ثم رزت ظاهرة العولمة .

٥- تزايد دور المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك المركزي) بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الاصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية اي التحول الى اقتصاد السوق .

٦- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر ,التنمية المستدامة ,السكان والتنمية, التنمية البشرية, التلوث وحماية البيئة ,والهجرة وحقوق الانسان والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها .

٧- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات : وتزايد ارباحها واتساع اسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية . حتى ان البعض يطلق على هذا العصر ,عصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الاهم لهذه العولمة .

٨- تحول نمط الانتاج الرأسمالي من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والتجارة والتداول الى عالمية دائرة الانتاج واعادة الانتاج وتوظيفهما في المكان المناسب وخارج مجتمعات المركز الاصلي .

٩- تزايد دور المنضمات الاهلية العالمية التي تعمل في مجالات انسانية ولا تهدف الى الربح كمنظمات حقوق الانسان التي تتواجد في جميع انحاء العالم ,ايضا الحركات الداعية الى السلام ونزع السلاح النووي والحد من التسلح, وجمعيات حماية البيئة من اخطار التلوث، هذه التنظيمات الاجتماعية اسهمت ايضا في تحول العالم الى ما يسمى قرية كونية واحدة .

ومؤخرا ساهمت ثلاث عوامل في الاهتمام بمفهوم العولمة في الفكر والنظرية ,وفي الخطاب السياسي الدولي:

١- عولمة راس المال, يتزايد الترابط والاتصال بين الاسواق المختلفة حتى وصلت الى حالة اقرب الى السوق العالمي الكبير, خاصة مع نمو البورصات العالمية واسواق المال.

٢- التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والانتقال والذي قلل الى حد كبير من اثر المسافة ,وانتشار ادوات جديدة للتواصل بين اعداد اكبر من الناس كما في شبكة الانترنت.

٣- عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات ,فيما يسمى الشبكات الدولية Networking حيث برز التعاون استنادا للمصالح المشتركة بين الجماعات عبر القومية مما افرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على المستوى الدولي ,خاصة في المجالات النافعة مثل :الحفاظ على البيئة ,او في المجالات غير القانونية كغسيل الاموال والمافيا الدولية للسلاح.

وتستخدم العولمة عددا من الوسائل والاليات نذكر ابرزها:(عبد العزيز الكبيسي،٢٠٠٥، ١٩٢٩)

- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :وهما منظمتان اموميتان الاول يقوم على ضبط النقد الدولي واستقراره والاخر يمارس عمليات الاقراض ودراسات الجدوى في مجال الانشاء والتعمير للدول المتضررة من الحروب والدول الفقيرة ضمن شروط قاسية .
- منظمة التجارة العالمية: من خلال قوانينها حول السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية من خلال هيئة فض المنازعات والتحكيم حيث تحول مفهوم التجارة لدى المنظمة من مفهوم تقليدي الى مفهوم يشمل البيئة والعمل وحقوق الانسان والعمال.
- الاعلام والدعاية الاعلامية: وهي من ابرز الوسائل لترويج المنتجات الاستهلاكية وتروج معها بشكل غير مباشر البيئات المطلوبة التي هي افراز للمصالح والثقافة الغربية .
- الشركات متعددة الجنسيات: والتي نجح الكثير منها في الهيمنة على السوق بنوعية منتجاتها وخدماتها وضخامة رأسمالها واندماجاتها.

المبحث الثاني انواع الاثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي الاسلامي

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والانعكاسات الخاصة بالعولمة الاقتصادية بانه لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في اي دولة من الدول، وتصبح المهمة الاساسية على القائمين على ادارة الجهاز المصرفي هي تعظيم الايجابيات وتقليل السلبيات من اجل مواجهة هذه التحديات المستقبلية. (عبدالمطلب٣٦،٢٠٠١-٤٦)

١- التحول الى البنوك الشاملة : في ظل العولمة واعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه المصارف الاسلامية نحو التحول الى المصارف الشاملة Universal Banks التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في اكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة .

٢- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية : فمع تزايد العولمة المالية واقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية اخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي التي تشكل المصارف الاسلامية جزء من هذه السوق وقد اتخذت المنافسة ثلاثة مظاهر واتجاهات رئيسية:

- المنافسة بين المصارف الاسلامية فيما بينها سواء فيها يتعلق بالسوق المصرفية المحلية او السوق المصرفية العلمية.
- المنافسة بين المصارف الاسلامية والمصارف الاخرى التقليدية.
- المنافسة بين المصارف الاسلامية والمؤسسات المالية وغير المالية.

وللمنافسة تأثير كبير على النشاط المصرفي الاسلامي حيث يمكن ان تزيد من كفاءة الجهاز المصرفي الاسلامي وتؤدي الى تخفيض التكاليف وتحسين الادارة وتخفيض العمولات وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين جودة الخدمة.

اولاً: الاثار الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية(Globalization Commercial) على العمل المصرفي الاسلامي.(الزعتري، ٢٠٠٢، موقع الكتروني)

١- الاثار السلبية للعولمة على القطاع المصرفي الاسلامي:

أ- ان تحرير التعامل في الخدمات المصرفية ادى الى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمصارف المحلية ,ومنها المصارف الاسلامية, والتي لاتزال غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة ,نظرا لمحدودية احجامها ,وضعف امكاناتها الاقتصادية, وتواضع خدماتها بالمقارنة بالمصارف الاجنبية العالمية صعوبة في خطف العمليات التمويلية الضخمة من افواه المصارف المحلية ,التقليدية والاسلامية ,وذلك بسبب فارق الامكانات وتوافر التقنيات الحديثة المتقدمة.

ب- ان وجود المصارف الاجنبية داخل الدول التي يوجد فيها مصارف اسلامية, يمكن المصارف الاجنبية من تحريك الاموال وفقاً لمصلحتها نتيجة سرعة اتخاذ القرار , دون مراعات لضوابط تلتزم بها المصارف الاسلامية في عملية استثماراتها, فيما تحتاج المؤسسات المالية والمصرفية في الغالب لوقت كاف حتى يتم تدارس الامر مع هيئة الرقابة الشرعية, مما يتطلب التفرغ الكامل للهيئة لتكون على صلة دائمة.

٢- الانعكاسات الايجابية للعولمة على القطاع المصرفي الاسلامي.(ابراهيم، ١٩٩٩، ١٩٣٠).

أ- ان تحرير التعامل في الخدمات المصرفية سوف يعمل على رفع كفاية وفاعلية المؤسسات المصرفية والمالية الاسلامية لإثبات وجودها.

ب- تحديات العولمة توجب على المصارف الاسلامية ابتكار وسائل جديدة ومتفرعة واستخدام احدث التقنيات للاستفادة من هذه المتغيرات الطارئة.

ت- التعرف على افضل الاساليب الادارية والمحاسبية ,والاستفادة من تراكم الخبرة لدى المصارف الاجنبية.

ث- ان الحملة الغربية المنظمة على المصارف الاسلامية ورغم انعكاساتها السلبية لها انعكاسات ايجابية على صعيد تنمية المصارف الاسلامية وتغذيتها برؤوس اموال عائدة, كان يجري استثمارها في المصارف واسواق المال الغربية خاصة, وتزداد هذه الايجابية اذا ما احسنت المصارف الاسلامية استحداث ادوات استثمارية اكثر فاعلية, واغرت القطاع الخاص العربي والاسلامي في توظيف امواله لديها بتقديم خدمات مصرفية متطورة تنافس الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية (فعلى سبيل المثال تبلغ قيمة الثروات الخليجية الخاصة المستثمرة في الخارج حوالي ١٢٠٠ مليار دولار).

ج- تأثير العولمة على الصيرفة الاسلامية سيكون ايجابياً, حيث ستقوم هذه المؤسسات المالية العريقة في الغرب بنقل خبرتها الى هذه الدول الاسلامية, مما سيطور هذه الصناعة داخل الدول الاسلامية, كما اند خول المؤسسات المالية العريقة للدول الاسلامية سيؤدي الى اشتداد

المنافسة بينها لاجتذاب رؤوس الاموال الراغبة في الاستثمار وفق احكام الشريعة الاسلامية, مما سيجعل من تطور ادوات الاستثمار الاسلامي هما بالنسبة لهذه المؤسسات لاكتساب الميزة التنافسية.(لاحم ناصر، مقال منشور على الانترنت) وهناك مقترحات عن الدور الذي يمكن ان يلعبه (البنك الاسلامي للتنمية) اعتباره اكبر المصارف الاسلامية في مواجهة تحديات العولمة حيث قدم ثلاث مقترحات. (عبد العزيز الكبيسي، ١٩٣٣)

- الاسهام الفعلي في تطوير التجارة البينية وزيادة تأهيل قدرة الدول الاعضاء على تنمية الصادرات وذلك عن طريق انشاء سوق للتجارة الحرة للعالم الاسلامي والمعرض الدائم للدول الاعضاء بالبنك الاسلامي للتنمية.
- دفع المسيرة التشريعية لوضع الادوات التمويلية الاسلامية موضع التنفيذ بهدف بناء القواعد التأسيسية لإنشاء سوق راس المال الاسلامي المتكامل بأدوات وانظمته ومعلوماته.
- رعاية العمل المصرفي الاسلامي بصورة تنظيمية بهدف توفير فرص التكامل المصرفي من خلال وجود المؤسسة المصرفية العالمية للبنوك الاسلامية من جانب واقامة سوق راس المال الاسلامي بأدواته وتنظيماته من جهة اخرى.وبذلك نجد ان العولمة تشكل سيف ذو حدين بالنسبة لكافة نواحي الحياة وكذلك بالنسبة للمصارف الاسلامية التي تشكل محور هذه الدراسة لذلك يجب السعي نحو الحصول على اكبر قدر ممكن من الايجابيات التي قد تبدو في ظاهرها لماعة وبراقة الا انها تحمل بين طياتها اهداف خفية ترغب الدول الكبرى في تحقيقها على حساب خيرات واقتصاديات الدول النامية، فالمصارف الاسلامية من خلال الية عملها وادواتها الاستثمارية يجب ان تعمل على جني اكبر قدر ممكن من هذه الايجابيات وتجنب السلبيات او الخروج من معركة العولمة باقل خسائر ممكنة.

ثانياً: الاثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية (كإحدى واهم ادوات العولمة) على العمل المصرفي الاسلامي.

ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست ظاهرة جديدة, بل انها تعود الى بداية القرن العشرين تحديداً, بعد الحرب العالمية الثانية, الا ان الجديد هو تنامي تلك الظاهرة ,كنتيجة لاندفاع دول العالم المتقدمة والنامية نحو انشاءها او الدخول فيها التي برزت في العقد الاخير من القرن العشرين ,وارتبط هذا التنامي بتسارع خطي العولمة, وما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية, وتحرير حركة رؤوس الاموال عالميا سواء عبر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ام عبر تدفقات رؤوس الاموال قصيرة الاجل حتى اصبحت هذه الظاهرة سمة اساسية من سمات النظام الاقتصادي المعولم، من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح و بالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية و في غيرها من الدول النامية. (عبد العزيز هيكل، ١٩٧٦، ١١-١٢)

١- ان قيام التكتلات الاقتصادية بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب النامية تؤدي الى زيادة تدفق الاستثمارات الى دول الجنوب سواء من دول الشمال الشريكة او من العالم الخارجي، وهذا بدوره يساعد القطاع المصرفي ومن ضمنها المصارف الاسلامية على اجتذاب هذه الاموال وزيادة نسبة الايداعات وبالتالي زيادة عمليات الاستثمار في المضاربة وغيرها من عمليات الصيرفة الاسلامية خاصة اذا لم تتوفر عملية استثمار في بلد معين ربما تتوفر في بلد اسلامي اخر, الا انه على النقيض من ذلك في حالة اتفاقيات التكامل الاقليمي بين دول الجنوب فيما بينها حيث يتوقع ان يكون تدفق الاستثمار بنسب ضئيلة ومحدودة لان زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي يرتبط اساسا بالتنمية الصناعية في دول الجنوب.

٢- ان قيام التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية يكون لها اثر على زيادة درجة المنافسة بين المصارف الاسلامية فيما بينها وبين المصارف التقليدية كذلك بالإضافة الى الاستفادة من وفرات الحجم, ويرجع ذلك الى اتساع حجم السوق المصرفي حيث يصبح بالإمكان قيام نشاطات اقتصادية عديدة بأحجام مختلفة وانتاجية عالية وتكاليف منخفضة.

٣- ان توسع التكتلات الاقتصادية في انشطتها على المستوى الافقي والعمودي مع الانتشار الجغرافي لهذه الانشطة يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة . فمن خلال ما تم عرضه يمكن القول ان التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها و تحسين التكنولوجيا و تأمين زيادة الإنتاج، ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها انتاجية على أسس اقتصادية الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع واقامة الوحدات الإنتاجية الى اسس اقتصادية سليمة، والإفادة من وحدات

الإنتاج الكبير (الخارجية و الداخلية) وهذا بدورة يؤدي الى زيادة الاستثمارات و القضاء على المخاطر التجارية، و رفع الكفاءة الاقتصادية و ارتفاع مستوى الرفاهية.

الخاتمة

لقد أصبحت العولمة الاقتصادية قضية حتمية يفرضها الواقع الاقتصادي العالمي الراهن ومدى تأثيرها على العمل المصرفي الاسلامي، لذلك نجد ان العيش في عزلة عن العالم و ما يجري فيه أصبح أمرا صعباً للغاية، لأن فكرة الانعزال غير واردة في عالم يزداد تشابكا و تعقيداً، كما أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم أصبح أمراً صعباً على الدول منفردة تحقيقها، لذلك أصبح الانضمام إلى تكتل إقليمي أمراً ضرورياً لتفادي التهميش من إطار الاقتصاد العالمي، لذلك المصرفية الاسلامية اصبحت من أهم الضروريات للعمليات الاستثمارية الحقيقية البعيدة عن الوهم الاستثماري في مواجهة الازمات المالية الحاضرة بين الحين والاخر بسبب السياسات الاقتصادية المتعثرة، لذلك لا بد من مواجهة جميع التحديات والمعوقات التي تساهم في عملية عرقلة عمل المصارف الاسلامية، بسبب التحديات الناجمة عن المتغيرات العالمية والتكنولوجية المتسارعة، لذلك تعتبر المصارف الاسلامية هي الحل الامثل لمواجهة جميع تلك الظواهر الحديثة التي تمثل سيفاً ذو حدين ضد عمل واستثمارات المصارف الاسلامية بشكل عام وفق التغيرات التي تمر الدول بشكل عام.

المصادر والمراجع

١. ابراهيم العيوسي، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩.

٢. جاب الله بخيت عبدالله بن سلمان الباحوث، دول العالم الاسلامي والعولمة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي ، جامعة ام القرى، ٢٠٠٣.

٣. حكم سياسات منظمة العولمة الاقتصادية في الشريعة الاسلامية، مقال منشور على موقع الاسلام والاقتصاد، بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١، الساعة ٣٠/٢ ظهراً.

٤. سامي عفيف، اقتصاديات التجارة الدولية، ط٣، جامعة حلوان، ٢٠٠٣.

٥. السيد احمد عمر، إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك، مجلة المستقبل العربي، العدد(٢٥٦)، بيروت، ٢٠٠٠.

٦. عبد العزيز هيكل، "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، ط١ ،معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٦.

٧. عبد المطلب عبدالحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الاسكندرية الدار الجامعية، ٢٠٠١.

٨. عبدالعزيز شاكر حمدان، المصارف الاسلامية واهم التحديات المعاصرة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥.

٩. عبدالقادر عزوز، الشركات متعددة الجنسية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠٠٨.

١٠. علاء الدين الزعتري، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الاسلامي، ٢٠٠٢.

١١. لاحم ناصر، الصيرفة الاسلامية والعولمة، مقال منشور على موقع الاسواق العربية، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٣، الساعة ١٠ صباحاً

١٢. محمد أدم، العولمة واثرها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة النبأ، العدد (٤٢)، ٢٠٠١.

١٣. محمد الاطرش، العرب والعولمة، بيروت مركز الدراسات والوحدة العربية، ٢٠٠٠.